فرصة للمشاركين لمناقشة الملف الخلافي مع الإدارة الأمريكية

«التجارة العالمية»...أبرز الملفات الخلافية على طاولة قمة «جي 20»

■ الزعماء سيناقشون آليات تعزيز التعاون على صعيد الطاقات المتجددة والبحث عن طاقات بديلة

■ ميركل: لا تتوقع أن تتمكن القمة من وضع حد للخلافات مع الولايات المتحدة

قمة «جي7» لم تؤتي ثمارها

■ اقتراحات بتوقيع اتفاقيات استثمارية مع حكومات الدول الإفريقية المستعدة لإجراء إصلاحات في بلادها

تنطلق في مدينة (هامبورغ) الالمانية اليوم الجمعة اعمال قمة (جي 20) وسط خلافات بين الدول الاعضاء حول ملفات اقتصادية ملحة ابرزها معايير التجارة العالمية والحمائية الاقتصادية و(اتفاقية باريس) للمناخ.

وستكون المدينة الالمانية الشمالية على موعد مع حضور 17 رئيس دولة وحكومة ابرزهم الرئيس الامريكي دونالد ترامب ونظيريه الروسي فلاديمير بوتين والصيني شي جين بينغ اضافة الى رؤساء دول وحكومات اوروبية اهمها بريطانيا وفرنسا والدولة المضيفة المانيا.

ووفق برنامج عمل القمة فإن الزعماء والمنظمات المشاركة ستبحث في غضون يومين سبل واليات تعزيز التعاون بين الدول المشاركة وذلك من خلال بحث ملفات اقتصادية ومالية اضافة الى ازمات عالقة مثل الحروب في الشرق الاوسط ومكافحة الارهاب وازمة اللجوء ومحاربة الفقر والجوع والتغيرات البيئية.

وعلى صعيد الملفات الاقتصادية سيتصدر ملف التجارة العالمية الذي يعد منذ تسلم الرئيس الامريكي رئاسة الولايات المتحدة من اكثر الملفات الخلافية لائحة القضايا الاقتصادية المطروحة للبحث.

وستركز الحكومة الالمانية وفق البرنامج على ضرورة استمرار الدول الصناعية في تنفيذ اصلاحات هيكلية في اقتصاداتها اضافة الى تحصين الاقتصاد العالمي ضد الازمات المالية وتعزيز التعاون بين الدول على صعيد مواجهة التهرب الضريبي ومحاربة البطالة وتوفير مزيد من الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الصعيد تهدف المانيا الى الخروج ببيان ختامي يقر بمعايير التجارة الدولية والاسواق المفتوحة وينبذ الحمائية الاقتصادية التي تنوي بعض الدول لاسيما الولايات المتحدة فرضها على الاقتصادات والبضائع الاجنبية.

ونظرا لإعلان الرئيس الامريكي فرض مزيد من الحواجز الضريبية على البضائع الاجنبية وذلك من خلال شعار «امريكا اولا» فإنه من المتوقع ان يكون ملف التجارة العالمية من ابرز الملفات الخلافية في القمة لاسيما مع الولايات المتحدة.

اما على صعيد محاربة التغيرات البيئية فإن برنامج القمة سيقترح مناقشة سبل مواصلة المجتمع الدولي التصدي للتغيرات البيئية الامر الذي يتطلب المصادقة على (اتفاقية باريس) للمناخ والتي حلت مكان (اتفاقية كيوتو).

وتتوفر للمشاركين في القمة فرصة مناقشة الملف الخلافي مع الادارة الامريكية وذلك بعد اعلان الرئيس الامريكي اخيرا ان بلاده ستنسحب من الاتفاقية.

وبحسب البرنامج سيناقش الزعماء اليات تعزيز التعاون على صعيد الطاقات المتجددة وذلك في اطار البحث عن طاقات بديلة عن الطاقات التقليدية كالنفط والغاز ولكن ايضا من اجل تحسين سبل مكافحة التغيرات المناخية.

ويعد ملف المناخ ايضا من اهم القضايا الخلافية لاسيما مع الحكومة الامريكية التي اعلن رئيسها مؤخرا ان حكومة بلاده ستنسحب من (اتفاقية باريس) لمحاربة التغيرات البيئية الامر الذي حفز الدولة المضيفة على ان يكون الملف المناخي في صدارة ملفات البحث وعلى ضرورة اقناع الادارة الامريكية بالعدول عن موقفها المعارض لهذه الاتفاقية.

واستبقت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل القمة بالقول ان حكومة بلادها لا تتوقع ان تتمكن القمة من وضع حد للخلافات مع الولايات المتحدة على صعيد التجارة العالمية والمناخ.

وتعد الخلافات الامريكية الروسية بخصوص الحرب في سوريا ومكافحة الارهاب من اهم الملفات الخلافية التي ستبحث في (هامبورغ) لاسيما ان القمة ستشهد اول لقاء مباشر بين الرئيسين الروسي والامريكي بوتين وترامب.

اما على صعيد التصدي لأزمة اللجوء فإنه من المتوقع ان تشهد القمة خلافات مع الجانب الامريكي على غرار الخلافات التي عصفت بقمة (جي 7) في ايطاليا مؤخرا عندما رفض الجانب الامريكي توقيع مبادرة ايطالية ترمي الى تعزيز التعاون الدولي على صعيد مكافحة ظاهرة الهجرة.

واستبقت المنظمات المؤيدة لحقوق اللاجئين بمطالبة المشاركين بالقمة ببذل جهود اكبر من اجل التصدي للظاهرة وعدم النظر الى اللاجئين كعبء بل كإغناء للمجتمعات الغربية.

وتعد قضية تقديم المساعدة لدول القارة الافريقية من الملفات غير الخلافية الامر الذي حفز الدولة المضيفة على وضع هذه القضية على سلم القضايا التي سيتم بحثها.

وترى الخطة الالمانية في هذا الخصوص تقديم اقتراحات بتوقيع اتفاقيات استثمارية مع حكومات الدول الافريقية المستعدة لإجراء اصلاحات في بلادها من اجل محاربة الفساد وتوفير الظروف الاستثمارية امام الشركات الاجنبية التي تريد الاستثمار في هذه الدول. ووفق الدولة المضيفة فإن وزارة التنمية والتعاون الاقتصادي الالمانية ستقدم 300 مليون يورو من اجل دعم هذه الخطط الرامية الى تحسين الاوضاع الاقتصادية في الدول الافريقية.

وجاء هذا الاعلان يوم امس على لسان وزير التنمية والتعاون الاقتصادي الالماني غيرت مولر الذي قال ان تقديم هذه المساعدات وتوقيع اتفاقيات استثمارية يتطلب من الدول الافريقية تهيئة الظروف اللازمة كمحاربة الفساد وتوفير البنية التحتية والانظمة الضريبية اللازمة.

وسيبحث المشاركون كذلك طرق التصدي لتحديات ثورة الرقمنة اضافة تعزيز مكانة المراة في الدول النامية والفقيرة ومحاربة التحديات الصحية في دول العالم الثالث.

وستشارك في القمة 19 دولة هي الدولة المضيفة المانيا اضافة الى الارجنتين واستراليا والبرازيل والصين وفرنسا وبريطانيا والهند واندونيسيا وايطاليا واليابان وكندا والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب افريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا والولايات المتحدة اضافة الى الاتحاد الاوروبي.

كما ستشارك في القمة منظمات دولية ابرزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الامن والتعاون ومنظمة التجارة العالمية والامم المتحدة.

وتعد قمم مجموعة (جي 20) منبرا دوليا من اجل تعزيز التعاون الدولي على صعيد القضايا الاقتصادية والمالية فالدول ال 19 التي تشارك في القمة يعيش فيها ثلثا عدد سكان العالم وتمر عبرها ثلاثة ارباع صفقات التجارة العالمية.

ولا تعد قمة (جي 20) منظمة عالمية بل لقاء غير رسمي لا تتمخض عنه قرارات ملزمة مؤطرة من الناحية القانونية ولا ينظم عملها مجلس ادارة او سكريتارية الامر الذي يجعل رئاستها دورية وتنظيمها مرة كل عام.

وسترافق اعمال القمة العام الحالي بمظاهرات واحتجاجات دعت اليها منظمات مناهضة للعولمة الامر الذي تستعد له سلطات مدينة (هامبورغ) بحشد 19 الف شرطي من المانيا والنمسا وهولندا.

ووفق الجهات المنظمة لهذه الاحتجاجات فإن الاف المتظاهرين سينطلقون في الايام المقبلة مظاهرات للمطالبة بمحاربة الفقر والتغيرات المناخية وبفرض معايير جديدة للتجارة العالمية تراعي مصالح الدول الفقيرة. ودعت السلطات الألمانية المتظاهرين الى التعبير عن رايهم بسلمية والابتعاد عن بعض المظاهرات التي ستنظمها جهات متطرفة معظمها تحسب على المنظمات اليسارية قائلة ان القوانين الالمانية الاساسية تضمن للمواطنين حق التظاهر والتعبير عن الراي وذلك في اطار القوانين المتوفرة.

هاتف «HTC U11» المميز يدخل سوق الكويت

هاتف HTC U11

أعلنت «إتش تي سي» أمس عن طرحها للهاتف الجديد HTC U11 في أسواق الكويت بسعر 219 دينار كويتي ضمن كبار محال الأجهزة الالكترونية في الدولة. هذا وقد قامت الشركة بإطلاق هاتفها الرئيسي عبر حدث أقامته في تايبيه والذي لاقى اهتماما إعلاميا كبيرا نسبة للتقنية الثورية الجديدة التي ابتدعتها إتش تي سي والمتمثلة بتقنية الضغط.

وبحسب الشركة، فإن الهاتف الجديد يتمتع بمزايا ثورية، أبرزها تقنية Edge Sense، حيث تشكل ميزة HTC Edge Sense نقلة نوعية في مجال التفاعل مع الهواتف المحمولة عبر الضغط. إذ تتيح هذه الميزة التفاعل مع الهاتف بطريقة غير مسبوقة عبر الضغط على طرفيه برفق لتمكن المستخدم من تشغيل التطبيقات المفضلة تلقائياً أو إعطاء الأوامر أو التقاط الصور.

علاوةً على ذلك، يتيح الهاتف الجديد إمكانية تخصيص نمط الضغط وحساسية الضغط، حيث يمكن للمستخدم فتح البريد الإلكتروني أو تشغيل لعبة معينة أو تطبيق بمجرد الضغط لمرة واحدة مع تخصيص حساسية الضغطة. كما تتيح HTC Edge Sense تفعيل نمط «الضغط القصير» أو «الضغط الطويل» لتتيح للمستخدم خيارات أكثر للتفاعل مع الهاتف.

وبشهادة مقياس DxOMark المختص بتقييم كاميرات الهواتف الذكية، حاز هاتف HTC U 11 على أعلى معدل بمقدار 90 نقطة في اختبارات Dxomark مما يجعلها افضل كاميرا حاليا في سوق الهواتف الذكية. والجدير بالذكر أن الكاميرا تعمل بتقنية الألترا بكسل عوضاً عن الميغا بكسل، وتأتي الكاميرا الرئيسية بدقة 12MP HTC UltraPixel، في حين تقدم الكاميرا الأمامية دقة بمعدل 16 ميجا بيكسلز.

وسيكون هاتف HTC U11 الهاتف الأول الذي يوفر ثلاثة مساعدات ذكية، HTC Sense Companion و Google Assistant و Amazon Alexa، يعتمد على مدى الإتاحة في الدول)، إلى جانب كونه الهاتف الأول عالمياً والذي يعمل بمعالج من طراز "Qualcomm" Snapdragon" 835 «كوالكوم سناب دراغون 835» ثماني النواة بما يتيح للجهاز سرعة فائقة في عمليات المعالجة، فضلاً عن دعمه بذاكرة وصول عشوائي 6 جيجابايت ومساحة تخزين 128 جيجابايت.

وقد عودتنا الشركة التايوانية بأن يكون لها جديد في مجال الصوتيات في كل مرة تقوم بإطلاق أحد هواتفها، والجديد بنظامها الصوتي في HTC U11 هو توفيره لأحدث نسخة من سماعات الرأس HTC Usonic التي تجمع بين ميزة إلغاء الضجيج النشط مع إمكانية ضبط الصوت بما يناسب المستخدم. حيث تجري السماعات الجديدة مسحاً للأذن من الداخل باستخدام تكنولوجيا متطورة تعمل على مبدأ السونار، ومن ثم تقوم بضبط الصوت بما يتناسب مع طبيعة الأذن.

والجديد أيضاً في HTC U11 هي تقنية للتركيز الصوتي، وتعمل هذه الميزة عند قيام المستخدم بتصوير مقطع فيديو باستخدام تقنية التركيز الصوتي، لتتيح له إمكانية تقريب الصورة لتكبير النقطة المستهدفة وتضخيم الأصوات الصادرة عنها تحديداً.

كما تم تطوير مكبرات الصوت HTC BoomSound Hi-Fi Edition إلى جانب دعمه ب 4 مايكروفونات متعددة الاتجاهات لإتاحة تسجيل أصوات واقعية للغاية ومجسّمة بتقنية 360 درجة.

وتعليقاً على دخول الهاتف إلى سوق الكويت والشرق الأوسط، قال نيكيتاس جليكاس، رئيس «إتش تي سي» في الشرق الأوسط وأفريقيا «لقد لمسنا اهتماماً واسعاً بالهاتف الجديد من قبل المعجبين وعشاق الهواتف الذكية في دولة الكويت، وبالفعل فقد كانت نسبة الحجز المسبق على الهاتف مدهشة.

وأضاف: «كان للإبداع مكان في كل من مميزات الهاتف، ونفتخر بكوننا أول شركة تحدث طريقة جديدة للتفاعل مع الهاتف الذكي الا وهي طريقة الضغط، حيث نرى فيها بأنها طريقة فطرية وسريعة للتفاعل».

وسيتوفر HTC U11 في أسواق الكويت بألوان الفضي والأزرق الياقوتي والأسود والأبيض والأحمر الشمسي.

تقرير: الفيدرالي منقسم على نفسه ... النفط يتعافى قليلاً

حسين السيد

أوضح حسين السيد، كبير استراتيجي الأسواق في FXTM في تقريره الاقتصادي أن محاضر اجتماع الفدرالي المنعقد يومي 13 و14 يونيو الماضي أظهرت بأن صناع السياسة النقدية كانوا منقسمين على أنفسهم بخصوص التوقيت الأنسب للبدء بتقليص الميزانية. ورغم أن بعض مسؤولي الفدرالي يريدون إطلاق عملية تقليص مقتنيات البنك من سندات الخزانة والأوراق المالية المدعومة برهون عقارية في سبتمبر المقبل، إلا أن الآخرين يريدون المزيد من الأدلة بخصوص التضخم الذي كان يتجه نحو الهبوط. وقد أسهم هذا التضارب في الآراء الواردة في المحضر في إبقاء الثيران والدببة على الهامش ولهذا لم يكن مفاجأ رؤية هذا الضعف في رد فعل الأسواق.

ورغم أن عوائد سندات الخزانة سجلت تراجعاً طفيفاً، إلا أنها لا تزال تتداول عند أعلى مستوى في عدة أسابيع الأمر الذي لم يمنح الكثير من الحوافز للمستثمرين لبيع الدولار الأميركي. ولازال المتداولون بانتظار بيانات الوظائف غير الزراعية يوم الجمعة لالتقاط أي إشارات جديدة بخصوص وضع سوق العمل الأميركي. وأنا أعتقد بأن هذا التقرير سيكون أكثر أهمية من المحاضر الصادرة، وسيشكل اختباراً حاسماً للعملة الأميركية. ورغم أن الرسوم البيانية الفنية لا تزال تبعث بمؤشرات على التشبع البيعي للدولار الأميركي، إلا أن الثيران بحاجة إلى محفز أساسي ليقتنعوا بالعودة. وكان رقم الوظائف البالغ 138 ألفاً والخاص بشهر مايو قد جاء أدنى من التوقعات بكثير والتي انتظرت 185 ألف وظيفة جديدة. كما جاء نمو الأجور مخيباً للآمال حيث بلغ المعدل الوسطي السنوي لارتفاع الأجور 2.5% سنوياً. وإذا جاءت بيانات الوظائف غير الزراعية مفاجئة بارتفاعها يوم الجمعة، فإن الدولار الأميركي سيصل إلى القاع على الأرجح على المدى القصير. ولكن الرقم الأساسي لن يكون كافياً حتى لو جاء فوق 180 ألفاً. لأن نمو الأجور هو العنصر المطلوب لتضييق الفجوات بين توقعات الفدرالي وتوقعات الأسواق بخصوص عمليات رفع الفائدة المتوقعة مستقبلاً. وتشمل الأجندة الاقتصادية لهذا اليوم صدور أرقام مؤشر (ISM) (معهد إدارة التوريدات) غير الصناعي، والتغير في الوظائف في القطاع الخاص (ADP)، والتي إن جاءت قوية فإنها ستقدم دعماً جديداً للدولار الأميركي.

أما أسعار النفط فقد كانت الخبر الطافي على العناوين يوم أمس بعد أن تراجعت أسعاره بأكثر من 4%. وقد حصل هذا التراجع الحاد بعد 8 جلسات من الانتعاش، ولكن بفضل تقرير معهد البترول الأميركي يوم الأربعاء والذي أظهر هبوطاً حاداً بلغ 5.8 مليون برميل من إمدادات النفط الخام فإن ذلك وضع حداً للتراجع الحاد. ومن المرجّح أن يؤكد تقرير وكالة معلومات الطاقة (EIA) الصادر اليوم بأن المخزونات قد تراجعت الأسبوع الماضي بأكثر من مليوني برميل. وبالإجمال فإن تقريراً واحداً ليس كافياً لرفع معنويات الأسواق. بل هي بحاجة إلى تراجع مضطرد في المخزونات إلى جانب توقف أنشطة الحفر الأميركية. كما أن المتداولين سيراقبون بشكل وثيق الإنتاج في كل من ليبيا ونيجيريا واللتين مثلتا نصف الزيادة في إنتاج أوبك في شهر يونيو. وبما أن أي تغير جوهري لم يحصل هذا الأسبوع، وبما أن العمليات البيعية البارحة تبدو على الأغلب لأسباب فنية، فإنني أعتقد بأن الأسعار سوف تستقر فيما تبقى من هذا الأسبوع.